رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٤ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

إشكالية العلاقة بين الأداء الحكومي العراقي وبناء السلام بعد عام ٢٠١٤

The problematic relationship between Iraqi government performance and peace building after 2014

م.م. أحمد عبد الجبار حميد

M.M. Ahmed Abdul Jabbar Hamid

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

ahmed.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تثير العلاقة الجدلية بين الأداء الحكومي وبناء السلام اهتمام الباحثين لما لها من أهمية في توضيح مدى قدرة الحكومة للحفاظ على أستقرارها وأداء وظائفها بشكل يلبي متطلبات الجمهور منها حفظ الأمن والنظام وتوفير الخدمات العامة والعيش بحياة كريمة بعيدة عن الفقر والحرمان. وفي الشأن العراقي اذ واجه الأداء الحكومي في العراق بعد عام ٢٠١٤ تحديات عدة منها: أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متراكمة قد عملت مجتمعةً على زعزعة الأستقرار الداخلي وعرقلة عملية بناء سلام مستدام والذي أنعكس في استياء المواطنين وخروجهم بتظاهرات شعبية مطالبةً بتحسين الواقع الخدمي وتوفير فرص عمل والقضاء على الفقر والحرمان والفساد. ولمواجهة تلك التحديات وتحقيق سلام مجتمعي مستدام طويل المدى ينبغي اعتماد ممكنات عدة منها: أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، والتي ستعمل مجتمعةً على تهيئة الظروف المناسبة لتوفير الأمن وحفظ النظام وتحقيق الاستقرار الحكومي وترشيد الاداء الحكومي والذي ينعكس على تحقيق الرضا المجتمعي وبالتالي تحقيق مستوى عالي من شرعية الانجاز للحكومة.

الكلمات المفتاحية: "الاداء"، "الحكومة"، "السلام"، "التحديات"، "الممكنات"

Abstract

The controversial relationship between government performance and peace building arouses the interest of researchers because of its importance in clarifying the extent to which the government is able to maintain its stability and perform its functions in a way that meets the requirements of the public, including maintaining security and order, providing public services and living a decent life away from poverty and deprivation. The government performance in Iraq after 2014 faced several challenges, including: accumulated security, political, economic and social challenges that have collectively destabilized the internal stability and hindered the process of building a sustainable peace, which was reflected in the discontent of citizens and their coming out with popular demonstrations demanding to improve the service reality, provide job opportunities and eliminate poverty, deprivation and corruption. To face these challenges and achieve long-term sustainable community peace, several possibilities should be adopted, including: security, political, economic and Social, which together will create the appropriate conditions for providing security, maintaining order, achieving government stability and rationalizing government performance, which is reflected in achieving community satisfaction and thus achieving a high level of legitimacy of the government's achievement.
Keywords: "performance", "government", "peace", "challenges", "enablers"

المقدمة

يعد بناء السلام وتحقيق الاستقرار المجتمعي من أولويات كل حكومة تسعى لفرض القانون وتحقيق الرفاهية والعيش الكريم لمواطنيها. وبعد عام ٢٠١٤ واجه الأداء الحكومي تحديات عدة أبرزها سقوط بعض المحافظات بيد تنظيم (داعش) الارهابي والذي تطلب تحشيد كافة الجهود والموارد لمواجهته في ظل تأثر العراق بانخفاض أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الموازنة العامة. وتلك الاوضاع قد أدت الى زعزعة الاستقرار والسلام والتعايش السلمي. وبعد تحقيق الانتصار على تنظيم (داعش) الارهابي لازال الواقع الخدمي يعاني من تدهور على مختلف المجالات مما ولد استياء شعبي اتجاه النظام السياسي والذي تمثل بخروج تظاهرات شعبية لمختلف المحافظات والفئات العمرية تطالب بتوفير فرص عمل والحد من الفقر ومواجهة الفساد وكان من نتائجها العزوف عن المشاركة بالانتخابات والذي يعرض شرعية العملية السياسية للتهديد وعدم الاستقرار، وفضلا عن الاستمرار على نفس الموال في تشكيل الحكومات على أسس محاصصاتية والمساومات على المناصب والذي أنعكس في تدني الاداء الحكومي وضعف المعارضة البرلمانية لتقويم الأداء الحكومي وترشيده. ومن جانب اخر، تشكل الجريمة المنظمة وانتشار السلاح المنفلت خارج سيطرة الدولة مهددات للأمن والسلم الاهلي. ولمواجهة تلك التحديات ينبغي ان يستند الأداء الحكومي الى ممكنات سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية والتي ستعمل مجتمعةً على تحقيق الأستقرار الداخلي وبناء سلام مستدام.

الأهداف: من أهداف البحث توضيح ماهية الأداء الحكومي من حيث المفهوم والمقومات والمؤشرات، وتوضيح مفهوم بناء السلام ومقوماته. ومن ثم توضيح التحديات التي واجهت الأداء الحكومي العراقي بعد عام ٢٠١٤ وكيف أثرت في بناء السلام. ومن ثم توضيح أبرز ممكنات الأداء الحكومي لتحقيق بناء سلام مستدام في العراق.

الأهمية: تبرز أهمية البحث من العلاقة بين الأداء الحكومي وبناء السلام، اذ يساهم الأداء الحكومي في دعم وتعزيز الشرعية وهي عملية ضرورية لتحقيق السلام المستدام في المجتمعات اذ تساهم في حدوث الأستقرار في المجتمع وبالتالي تحقيق الأمن والسلام. فكلما كانت مخرجات النظام السياسي قادرة على تلبية متطلبات المجتمع وحققت رضا مجتمعي وتمتعت بشرعية مرتفعة وأستقرار سياسي، أدت الى بناء سلام مجتمعي مستدام.

الأشكالية: ينطلق البحث من تساءل محوري مفاده: ماهي طبيعة العلاقة بين الأداء الحكومي العراقي وبناء السلام بعد عام ٢٠١٤؟ والذي يتفرع عنه تساؤلين فرعيين: الأول: ماهي تحديات الاداء الحكومي العراقي وأثرها في تحديد فرص بناء السلام؟ والثاني: ماهي ممكنات الاداء الحكومي العراقي وأثرها في تعزيز فرص بناء السلام؟

الفرضية: يفترض الباحث وجود علاقة طردية بين فاعلية الاداء الحكومي وفرص بناء السلام، إذ تعرض الاداء الحكومي بعد عام ٢٠١٤ الى تحديات عدة قد عملت مجتمعة على تدني شرعية الانجاز للبرنامج الحكومي والذي تمثل بعدم الرضا المجتمعي على مخرجات النظام السياسي وخروج مظاهرات شعبية للمطالبة بتوفير الخدمات العامة، وبما ان شرعية الانجاز للاداء الحكومي عنصر مكمل للشرعية السياسية والدستورية لكونها تلبي احتياجات المجتمع، وإن توافر ممكنات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، سيحقق الرضا المجتمعي على النظام السياسي وتعزيز فرص بناء السلام في العراق والعكس صحيح.

المنهجية: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الأحصائي مع المقاربة التاريخية.

الهيكلية: قسم البحث الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول الأداء الحكومي وبناء السلام. وتطرق المبحث الثاني الى تحديات الأداء الحكومي العراقي وأثرها في بناء السلام بعد عام ٢٠١٤. وتطرق المبحث الثالث الى ممكنات الأداء الحكومي العراقي وأثرها في بناء السلام بعد عام ٢٠١٤. وختم البحث بخاتمة وأستنتاجات.

المبحث الأول : ماهية الأداء الحكومي وبناء السلام

تؤدي الحكومة دورًا محورياً في تطبيق بناء السلام من خلال تعزيز الأمن والعدالة، وتشجيع المصالحة والمشاركة السياسية. ويعد بناء السلام في المجتمعات هدف يسمو على سواه؛ كونه يؤدي إلى تحقيق سلام دائم وسيادة للقانون. وعليه سيوضح المبحث الاداء الحكومي وبناء السلام من حيث المقومات وبناء السلام تحت مطلبين.

المطلب الأول : الأداء الحكومي: المفهوم والمقومات والمؤشرات

أولا: مفهوم الأداء الحكومي: يشتق مصطلح الأداء الحكومي من الكلمة الانكليزية (performance) وتعني انجاز العمل والكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.[١] ويشير الى الانجاز الكلي للمنظومة الحكومية التي تتفاعل مع مكونات محيطها الداخلي والخارجي.[٢] والذي يتضمن اداء الوزراء لمهامهم السياسية، واداء الوزارات المؤسسي في اطار السياسة العامة للحكومة، وأداء الحكومة بكونها منظومة كلية في اطار البيئة المحلية والخارجية. وكذلك يشير الى التطبيق الفعلي والعملي للبرنامج الحكومي المعلن من لدن رئيس الوزراء عند تشكيل حكومته، والمتضمن خطط واستراتيجيات في مجالات عدة لغرض تلبية متطلبات واحتياجات المواطنين من الأمن والغذاء والصحة والتعليم وفرص العمل ...الخ.[٣] وعليه فإن الأداء الحكومي هو الانجاز المتحقق من البرنامج الحكومي في مدة زمنية محددة لتحقيق متطلبات الجمهور، وفي حالة الأخفاق تخضع الحكومة للمساءلة من لدن البرلمان للكشف على مكامن الخلل والقصور في أداء الحكومة لمهامها.

ثانيا: مقومات الأداء الحكومي: يعتمد الأداء الحكومي على درجة الأستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقدرة الجهاز الاداري، ونوعية والية عمل أجهزته ومؤسساته، وكفاية الموظفين المدنيين ودرجة أستقلاله عن الضغوط السياسية، ودرجة الألتزام بالبرنامج السياسي ونوعية الثقافة السائدة، وعليه فإن نجاح الحكومة وفاعلية أدائها وكفايته يعتمد على التزام السياسيين بالبرنامج السياسي من جهة، وكفاية أداء الجهاز الحكومي وجدارته ونزاهته من جهة أخرى.[٤] وبشكل عام يعتمد الأداء الحكومي على المؤسسات، فالنظام السياسي القائم على مؤسسات مستقرة وملائمة للمجتمع، وتتمتع بالأستقلالية الذاتية والتمايز والتوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الأستجابة لمطالب بيئته.[٥] والمشاركة السياسية، إن مشاركة الأفراد في السياسة العامة عن طريق التأثير على تلك السياسات يكون أما بالقبول أو الرفض بعدة وسائل منها: الأحزاب السياسية، المؤسسة الدينية، التظاهر والأعتصام، والأمتناع عن تنفيذ القرارات، وعليه فإن دوره يكون في مرحلة التقويم عن طريق الرقابة المجتمعية.[٦] والثقافة السياسية، تدل على موقف الجماهير في مجتمع معين من النظام السياسي القائم، والية تقييم المواطنين لمؤسساتهم السياسية الرسمية والشعبية.[٧] ويعتمد الأستقرار السياسي والأنسجام الاجتماعي على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يعززان من الأستقرار ويدعمانه، وأما التباين الثقافي والأختلاف بين عقلية النخبة وعقلية الجماهير يعد مصدر تهديد لأستقرار النظام السياسي.[٨]

ثالثا: مؤشرات الأداء الحكومي: يعرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الحكم الصالح بكونه ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية لادارة شؤون المجتمع على مستوياته كافة. والذي يتكون من الاليات والعمليات والمؤسسات التي يستطيع ان يشكل الناس مصالحهم عن طريقها، ويؤدون حقوقهم القانونية وواجباتهم ويناقشون أفكارهم.[٩] وحددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والباسفيك ثمان مؤشرات للحكم الصالح وهي: المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والتوافق، والمساواة، والفاعلية والكفاية، والمساءلة.[١٠]ويعبر الحكم الصالح عن التفاعل بين الاركان الرئيسة للحكم وهي: الادارة الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. ويسعى الى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي: تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية، وضمان مستوى من الحياة الكريمة للمواطنين، وتحقيق حالة من الشرعية وادامتها في المجتمع، أي درجة الرضا عن الاجراءات والسياسات المتخذة من السلطات.[١١] فالدولة تهيئ البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المؤاتية لممارسة أدوار وأنشطة الحكم. والمجتمع المدني يعمل على تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي. وفيما يوفر القطاع الخاص الوظائف والسلع والخدمات.[١٢] وعليه فإن ادارة الحكم هو ممارسة السلطة السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق مجموعة مؤسسات وعمليات، وترتكز على أسس مادية وقانونية وشرعية، وتقوم على الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق متطلبات المجتمع.

المطلب الثاني : بناء السلام: المفهوم والمقومات

أولا: مفهوم بناء السلام: يشير مفهوم السلام الى غياب النزاعات والحروب والصراعات، أي غياب العنف وتحقيق العدالة الاجتماعية. وفيما يقصد بمفهوم بناء السلام هو عملية القضاء على أية جذور للعنف سواء المباشر أو غير المباشر، وبناء وترسيخ علاقة تعاونية وتحويل التغيير المفاهيمي الى عملية بنيوية، وأستثمار القوى والامكانيات الايجابية للأطراف، وفق مشاهد مستقبلية لبناء السلام العادل الدائم.[١٣] وقد تعدى بناء السلام اعادة الاعمار المادي، الى التركيز على التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمجتمع ما بعد الصراع لغرض تعزيز السلام. ويقدم بناء السلام نموذجا خاصا لبناء الدولة ومسألة الشرعية تمثل تحدٍ خطر لبناء السلام، فهو كبناء الدولة يتطلب ضمان حقوق الانسان والتنمية على أحسن وجه وتطبيق المبادئ الديمقراطية.[١٤]

ثانيا: مقومات بناء السلام: تهدف عملية بناء السلام الى إزالة أسباب النزاعات ومعالجة اثاره وخلق مناخ من الثقة بين أطراف المجتمع بالإعتماد على عدة مقومات منها:

١- المقومات السياسية والادارية: والذي يتطلب تبني الحكم الصالح والنظام الديمقراطي، فهدف أي نظام سياسي هو ضمان الأمن والأستقرار عبر سياسات تعزز القدرة على الأختيار وتقلص الفوارق الاقتصادية وتوفر الرفاهية والتعليم، وفضلا عن توافر أجهزة رقابية وادارة رسمية فعالة على مستوى السلطات الثلاثة، ووجود رقابة غير رسمية فعالة على قوى الأمن من لدن منظمات المجتمع المدني ووسائل الأعلام.[١٥] وفاعلية المؤسسات الحكومية ووضوح طبيعة الممارسة السياسية، أي مدى قدرة الأجهزة الحكومية على الاستجابة لمطالب المجتمع وكيفية التعامل معها لتجنب الصراع، ومدى شفافية وعقلانية المؤسسات السياسية بالنسبة للشعب، وان الحكومة مراقبة من لدن الشعب لمحاسبتها على أخطائها.[١٦]والحد من العنف المباشر وبناء القدرات، عن طريق كبح جماح مرتكبي جرائم العنف

وخلق بيئة امنة لأنشطة بناء السلام، وتتضمن جهود بناء القدرات منع العنف عن طريق التعليم والتدريب والتنمية وتحويل مسار القوات العسكرية والابحاث والتطوير، والتي تسعى الى بناء هياكل عادلة تساند ثقافة دائمة للسلام وتدعمها.[١٧] وأثر السياسات الحكومية في تعزيز ثقافة التعددية، فإن القائمين بالحكم وفقا للأسس الديمقراطية ملزمون بضمان حقوق كافة المجموعات وليس مراعاة مصالح الأغلبية، والذي يرتبط مباشرة بالسياسات الحكومية في تعاملها وتعاطيها مع التعددية بكافة صورها.[١٨]

٢- المقومات القانونية والأمنية: وسيلة السلطة في بناء السلام، والتي تحدد الاطار العام الذي تتحرك فيه كافة القوى السياسية والمجتمعية والمؤسسات لحسم الصراعات المحتملة حول الموارد السياسية والاقتصادية.[١٩] والحد من العنف المباشر، عن طريق أنظمة قضائية وقانونية قائمة على أساس الدولة والجيش والبرامج المدنية لحفظ السلام، والتي تضع الأساس لصناعة السلام عن طريق منع الاعتداء وكبح المذنبين وخلق مكان امن.[٢٠] ووضع الخطط الأمنية وتمكين أجهزة الأمن وتأهيل القوات الامنية، لغرض كسب الثقة بين المواطن والاجهزة الأمنية وتجهيز أجهزة الأمن بوسائل حديثة ومتطورة واعادة تدريبها على مبادئ حقوق الانسان والمواطنة.[٢١]

٣- المقومات الأقتصادية: من أجل دعم اقتصاد الدول الخارجة من النزاعات ينبغي اتباع عدة سياسات اقتصادية منها: رفع معدل النمو الاقتصادي، وتوافر المساعدات الانسانية، والتنمية المتوازنة للاقتصاد، والدور المكمل للقطاع الخاص.[٢٢]

٤- المقومات الاجتماعية والثقافية: تعتمد عملية بناء السلام على بناء منظومة اجتماعية قائمة على التزام جميع الأطراف في المجتمع وفئاته بمبدأ احترام حرية الرأي وسلوك الاخرين، والتعايش السلمي، واعتماد مبدأ الحوار المجتمعي، واشاعة ثقافة التسامح، وتفعيل دور المرأة ومنظمات المجتمع المدني.[٢٣] وفضلا عن ذلك تحقيق العدالة الانتقالية تهدف بشكل مباشر الى الحد من انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني ومواجهتها. وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف اعادة هيكلة البنى المتفككة للعلاقات بين الافراد والحياة المجتمعية بفعل النزاعات والحروب، وبذلك تكون المصالحة ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من النزاع والعنف الى مجتمع التعايش السلمي الذي يتشارك فيه الجميع.[٢٤] ومما سبق ذكره، يمكن القول: يقصد بعملية بناء السلام هي مواجهة ومعالجة الاسباب المباشرة وغير المباشرة للعنف. وتشترك بها عدة أطراف رسمية وغير رسمية ودولية، والتي تتطلب عدة مقومات لنجاحها من المقومات السياسية والادارية، والقانونية والامنية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وبالتالي فعملية بناء السلام تكاملية تشمل كافة مفاصل الدولة. وكلما كانت تلك المقومات قائمة على أسس متينة كلما كانت بيئة النظام السياسي اكثر أستقرارا والذي ينعكس على رشادة الاداء الحكومي في كافة المجالات.

المبحث الثاني : تحديات الأداء الحكومي العراقي وتأثيرها في بناء السلام بعد عام ٢٠١٤

واجهت الحكومات العراقية بعد عام ٢٠١٤ تحديات عدة كان من أبرزها التحدي الأمني والمتمثل بالارهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح المنفلت. وتحديات سياسية وادارية متراكمة منها المحاصصة المكوناتية وضعف المعارضة البرلمانية واستشراء الفساد وتضخم وترهل الجهاز الاداري. وتحديات اقتصادية منها اقتصاد ريعي والفقر والبطالة. وتحديات اجتماعية منها تدهور الخدمات العامة وأزمة النازحين والمظاهرات الشعبية. والتي أنعكست بشكل سلبي على متطلبات بناء السلام.

المطلب الاول : التحديات السياسية والادارية

أولا: المحاصصة المكوناتية والتوافقية: تم اعتماد نظام المحاصصة كعرف وسياق لتقاسم مراكز الحكم بين الاحزاب والقوى السياسية بعد عام ٢٠٠٣، والتي انعكست على تقاسم جهاز الدولة التنفيذي بين المكونات العراقية على المناصب ومن ثم أصبحت محاصصة مكوناتية.[٢٥] ولذلك فإن تمدد المكون المجتمعي على المكون السياسي أدى الى تسيس جهاز الدولة وتكريسه لمصالح جهة فئوية التي ينتمي اليها، وبالتالي اضعاف قدرة أجهزة الدولة على ادارة الوظائف لتحقيق المصلحة العامة.[٢٦] وتعتمد الكتل السياسية التوافقات السياسية لتشكيل الحكومة، والتي أدت الى تأخير تشكيل الحكومة لأشهر عدة، والذي أنعكس على تعطيل أداء الحكومة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين.[٢٧]

ثانيا: ضعف المعارضة البرلمانية: أدى اعتماد التوافق السياسي الى تعطيل المعارضة البرلمانية ومراقبة اداء الوزارات وتشخيص الأخطاء وكشف الفساد وعرقلة الدور الرقابي لمجلس النواب، وفضلا عن معظم اعضاء اللجان النيابية قد أتت بهم الأحزاب الحاكمة على أساس المحسوبية وليس على أساس الخبرة والكفاية والنزاهة.[٢٨] وعلى الرغم من وجود المعارضة الا ان دورها محدود نتيجة لطبيعة تشكيل الحكومات العراقية القائمة على اساس التوافق والمحاصصة والذي أضعف من دور المعارضة في تقويم الاداء الحكومي.

ثالثا: استشراء الفساد: يعد الفساد من أبرز معوقات الاداء الحكومي، اذ حصل العراق على (٢٣) درجة من (١٠٠) وجاء بالمركز (١٥٧) وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١، وهنالك تقدم بطيئ في معيار مكافحة الفساد نتيجة لتردي الوضع السياسي وهشاشة الوضع الامني بوجود تنظيم (داعش)، وبالتالي فالدول غير المستقرة امنيا تكثر فيها حالات الفساد مما ينعكس بشكل سلبي على الاداء الحكومي.[٢٩] ويؤثر الفساد الاداري في الاداء الحكومي عن طريق تراجع الانتاجية في المؤسسات الحكومية وانحسار انتاجية الجهاز الاداري بتقديمه للخدمات أو توفير السلع للمواطن العراقي.[٣٠] ويؤثر الفساد على النظام السياسي من حيث مستوى أستقراره وشرعيته وشفافيته وصراعات عند تعارض المصالح بين القوى والذي يقوض الثقة بالمؤسسات العامة واجهزة المساءلة والرقابة.[٣١]

رابعا: تضخم وترهل الجهاز الاداري:ان إستحداث مناصب ودوائر عدة لإرضاء المكونات المشاركة في السلطة يمثل عبئا ماليا لتحقيق مصالح خاصة، وفضلا عن غياب استراتيجية ادارية واضحة وغياب التخطيط السليم في ادارة الدولة، وادى عدم الموازنة بين حاجة الوزارات والدوائر ووجود الموظفين الى ترهل وظيفي مما أثر في الانتاج الوظيفي والذي أنعكس على جودة تقديم الخدمات للمواطنين.[٣٢]

ومما سبق ذكره، يمكن القول: ان أسلوب ادارة الحكم في العراق قد ضمن مصالح الأحزاب السياسية من حيث القوة والسلطة والثروة ولم يسهم في بناء دولة مدنية قائمة على المؤسسات، والذي أنعكس في تدني الأداء الحكومي من حيث توفير الخدمات العامة ومتطلبات الأمن الانساني وشرعية الانجاز المقدمة للمواطنين، ولذلك سادت حالة عدم الأسقرار والسلام في المجتمع العراقي.

المطلب الثاني : التحديات الأمنية

أولا: الارهاب: يعد الارهاب من التحديات الرئيسة للأمن الوطني العراقي، فغياب الاستراتيجية العسكرية وتأثيرات بعض القوى الاقليمية والدولية قد جعل العراق ساحة لتصفية حسابات الدول، اذ مثل ظهور تنظيم (داعش) الارهابي وسيطرته على بعض المحافظات في حزيران \ ٢٠١٤ تهديداً حقيقياً لوجود الدولة العراقية. وفضلا عن

التراكمات الأمنية المتردية السابقة للأوضاع الداخلية المتفاقمة وحالة الانقسام الاجتماعي الحاصل في المجتمع العراقي.[٣٣] وادت هجمات تنظيم (داعش) الارهابي الى فرض ضغوط على الموازنة العامة من خلال زيادة الانفاق على الاحتياجات العسكرية والانسانية وهددت أمن المرافق النفطية ورافق ذلك هبوط أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي. وفضلا عن ذلك، كانت أعمال التنظيم لها النصيب الاكبر في تقويض التعايش والسلم الاهلي إذ تم تهجير الكثير من المناطق من سكانها الأصليين كما حدث للتركمان في تلعفر وكركوك وللمسيحسيين والشبك في سهل نينوى والايزيديين في سنجار، وتصاعدت وتيرة المخاوف من تغييرات ديموغرافية محتملة ناتجة عن عمليات النزوح والتهجير نحو طرح مشاريع تقسيمية للبلاد وإنهاء التعايش السلمي بين المكونات العراقية، ولقد دعم بعض السياسيين الداعيين الى الانفصال التغيير في التركيبة السكانية، والذي يشير الى أن التعايش بين المكونات العراقية أصبح ينكسر لصالح أجندات وأفكار تدعو الى التقسيم ونبذ الآخر والدفاع عن المكون وليس الوطن.[٣٤] وفي المناطق التي سيطر عليها تنظيم (داعش) الارهابي تعرضت بعض الفئات العمرية الى إعادة تلقين للأفكار والمفاهيم والمعتقدات من لدن تلك الجماعات الارهابية والذي أحدث لديهم نوع من التصادم بين نمط التفكير المدني ونمط التفكير الهمجي الوحشي لاسيما ان التنظيم ركز على الفئات العمرية الصغيرة وسعى الى تكريس روح الكراهية لديهم وزعزعة ثقتهم بمجتمعهم وأسرهم وطاعة قادة الارهاب وتعليمهم فن صناعة الموت، وفضلا عن خلق نوع من التراخي بين روابط الثقة بين أفراد الاسرة وتقليص مساحة التفاعل العائلي مما ولد ثقافة قسرية عنيفة تهدد وحدة النسيج الاجتماعي وخلقت حالة من غسيل المخ لدى تلك الفئات لاسيما مع قولبة التعليم في الأماكن التي سيطر عليها داعش، فكان تحدٍ كبير أمام الحكومة العراقية والهيئات والمؤسسات المعنية في معالجة دوافع وآثار التطرف الذي خلفه التنظيم وما رافق ذلك من اثار مجتمعية لاسيما على الأطفال والشباب.[٣٥]

ثانيا: الجريمة المنظمة: تشكل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني العراقي، اذ انها تلتقي مع أهداف التنظيمات الارهابية الاخرى، ولذا فهي تسهم مساهمة فعالة في تحقيق عدم الأستقرار الأمني والاجتماعي والذي ينعكس بدوره سلباً على أداء الدولة ومؤسساتها، وتمثل الجريمة المنظمة وجهاً اخر من أوجه الارهاب والذي يعصف بالامن الوطني والأداء الحكومي في مختلف المجالات.[٣٦] ومن أمثلة الجريمة المنظمة هي تجارة المخدرات، وان جميع آثار المخدرات تكون بصورة او بأخرى ذات طابع سلبي ومردودها يشمل كافة الأصعدة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبارها افة تنخر في صحة الإنسان وجسد المجتمع، اذ أن هناك تأثيراً وتأثراً بين آثار المخدرات جميعها، فإن الشخص المدمن يعاني من أمراض ومشاكل تضر بصحته والذي ينعكس على سلوكه وتصرفاته داخل المجتمع، وعلى قدرته في العمل والإنتاج، والذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة مما يجعله هدفاً سهلاً لعصابات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. بسبب احتياجه إلى الأموال لشراء المواد المخدرة، وينتج عن ذلك ارتفاع معدل الجريمة الذي من شأنه أن يؤثر على أمن واستقرار الدولة والنظام السياسي.[٣٧]

ثالثا: ضعف القدرات العسكرية: من جانب اشكالية التأسيس اذ شكلت بأختيارات عشوائية، والضعف في التدريب مقارنةً مع القوات العسكرية للدول الأقليمية، وانعدام العقيدة العسكرية اذ انعكست الولاءت الفرعية للنخبة السياسية الحاكمة على المؤسسة العسكرية وضعف الجهد الاستخباراتي وكان سبباً في الانتكاسات والخروقات الأمنية.[٣٨]

رابعا: انتشار السلاح المنفلت خارج سيطرة الدولة: تشكل المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون تهديداً أمنياً يُعقد الاوضاع الامنية والسياسية في العراق، ولاسيما بعد اخفاق عمليات احتوائها أو التعامل معها مما يترتب عليه من تحدٍ كبير للأمن الوطني العراقي.[٣٩]

ومما سبق ذكره، يمكن القول: تعد التحديات الأمنية من أولويات الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠١٤ لما له من أهمية في حفظ الأمن والنظام وسلامة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة والتي أسهمت في عرقلة الأداء الحكومي من حيث توفير الخدمات العامة وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

المطلب الثالث : التحديات الأقتصادية

أولا: تحديات بنيوية: يُعد الاقتصاد العراقي ريعي، يعتمد على واردات النفط في تمويل موازناته مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط، وعدم تنويع المصادر الأخرى كالزراعة والصناعة وضعف القطاع الخاص، وتراكم الديوان الداخلية والخارجية والتي تعد عبئاً كبيراً على عمليات بناء البنى التحتية واغراق السوق المحلية بالبضائع المستوردة، والتي انعكست سلباً على الصناعات المحلية مسببةً ارتفاعاً في معدل البطالة، وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد، والتخلف في الانظمة المصرفية وانحدار مستوى البنى التحتية وتقديم الخدمات العامة.[٤٠]

ثانيا: الفقر: ظاهرة متعددة الأبعاد، ووفقا لمؤشرات الفقر في العراق الصادر عن وزارة التخطيط بلغت نسبة الفقر (٢٢,٥)% لعام ٢٠١٤، نتيجة انخفاض أسعار النفط وموجة النزوح والتهجير بسبب الارهاب، وقد تسببت جائحة كورونا بارتفاع نسبة الفقر الى (٣١,٧)% مقارنة بعام ٢٠١٨ اذ بلغ (٢٠)%، ولذلك أرتفع عدد الفقراء من (١٠) ملايين فرد قبل الجائحة الى (١١) مليون و(٤٠٠) ألف فرد، فيما بلغت نسبة الفقر بين الأطفال دون سن ال (١٨) بنحو (٠,٣٨)%.[٤١] ويعد انتشار الفقر في العراق أحد التحديات الدافعة لتبني سياسات حكومية أصلاحية ولكونه سببا للأحتجاجات والتظاهرات التي أنطلقت في مختلف محافظات العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠١٩)، ومن مطالبها اصلاح الاوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة.[٤٢] وفي احصائية وزارة التخطيط والتي أشارت الى انخفاض معدل الفقر بنحو (٢٠.٠٥)%، اذ سجلت محافظة المثنى أعلى نسبة (٤٠)% وفيما سجلت محافظة اربيل أقل نسبة (٧)%.[٤٣]

ثالثا: البطالة: أرتفع معدل البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٤) عام من (٢,٠- ٢٧,٥)% للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨).[٤٤] نتيجة لعدم الموازنة بين زيادة عدد السكان ونسبة التشغيل وخلق فرص العمل، وعدم الملائمة بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة سوق العمل والذي أدى الى خلق ظاهرة بطالة الخريجين.[٤٥] وتؤدي البطالة نتائج سلبية على المجتمع منها: شعور الفرد بالأحباط والانحراف السلوكي والتمرد على النظام السياسي وعدم الامتثال للقانون، فترتفع معدلات الجريمة والسرقة، فالعوز المادي يمثل بيئة خصبة لنمو الجريمة والعنف وفضلا عن الاصابة بالأمراض النفسية وتعاطي المخدرات والهجرة والانتحار.[٤٦]

المطلب الرابع : التحديات الأجتماعية

أولا: تدهور الخدمات العامة: يعد التعليم أساس التنمية وتكوين رأس المال البشري وأحد أدوات تقوية السلام في المجتمع، اذ يعاني التعليم الابتدائي والمتوسط والاعدادي من التسرب نتيجة للوضع الاقتصادي غير الجيد وعدم أستقرار الوضع الأمني والوضع الاجتماعي المتعلق بعادات وتقاليد بعض العوائل.[٤٧] واما انفاق الدولة على التعليم

العالي، فإن أغلب تخصيصاته تذهب الى النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، ومستوى التخصيصات للنشاطات العلمية والخدمية والتطويرية لايتجاوز (٠,٠٥)% من اجمالي الموازنات.[٤٨]

ومن جانب الطاقة الكهربائية، والتي تعد رمزاً للخدمات الضعيفة التي تثير استياء الجمهور في كل صيف نتيجة لعدم انتظامها بصورة مستمرة، على الرغم من تأكيد المناهج الوزارية لحكومتي السيد (حيدر العبادي) والسيد (عادل عبد المهدي) لغرض توافر الطاقة الكهربائية للمواطنين.[٤٩] ومن أسباب تردي الطاقة الكهربائية هي: عدم توافر التخصيصات المالية لتنفيذ الخطط السنوية، والارهاب، ومشكلة الوقود وبناء محطات تعمل بالغاز، وافة الفساد، ومشكلة المتجاوزين، واهمال صيانة المحطات الموجودة.[٥٠] ومن جانب القطاع الصحي، اذ يعاني القطاع من عدة تحديات منها: النقص في الملاكات الطبية نتيجة للزيادة السكانية وهجرة الكفايات الطبية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) بلغ عددهم أكثر من (٢٠) ألف نتيجة للعنف البدني والتهديد العشائري، اذ تم تسجيل أكثر من (٣٠٠) حالة اعتداء لعام ٢٠١٨.[٥١] وتعاني المستشفيات الحكومية من نقص الادوية والمسلتزمات الطبية والاجهزة الطبية والذي يثقل كاهل الفقراء. وخلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) انخفض الانفاق الحكومي على القطاع الصحي من (٥-٤)% والذي يعد منخفضاً مع مؤشر منظمة الصحة العالمية والبالغ (٥-٦)% من الناتج الاجمالي.[٥٢]

ثانيا: أزمة النازحين: ظهرت نتيجة لدخول تنظيم داعش (الارهابي) الى محافظة الموصل في (١٠\حزيران\٢٠١٤) ومن ثم سيطرته على محافظات عدة مما أدى الى نزوح مايقارب من (٦,٥) مليون مع مطلع عام ٢٠١٨.[٥٣] وعلى الرغم من اعلان الحكومة العراقية مع نهاية عام ٢٠١٧ النصر على تنظيم داعش، نلحظ ان نسبة العوائل النازحة لا تزال مرتفعةً بعد مرور ثلاثة أعوام، اذ تصل الى (٥٠)% من مجموع النازحين. وما يقرب من مليونين ونصف فرد يعيشون حالات مطولة من النزوح والذي يعرضهم للأستغلال والخوف والعنف وتتسم حياتهم بالفقر والحرمان ولذلك يضطرون الى الاعتماد على المساعدات المحدودة.[٥٤]

ثالثا: التظاهرات الشعبية: ظهرت نتيجة لإستياء المواطنين من الحكومات المتعاقبة بسبب الحرمان وعدم تلبية احتياجاتهم الاساسية وتدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية، مما دفعهم للتظاهر والمطالبة بالتغيير واصلاح الواقع.[٥٥] وتدل التظاهرات التي حدثت في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٩) على تاكل شرعية النظام السياسي وعجزه عن الايفاء بمتطلبات العدالة الاجتماعية وتوافر متطلبات الحياة الكريمة وتحقيق الأمن. ففي عام ٢٠١٥ بدأت التظاهرات في مدينة البصرة بسبب سوء الخدمات وفي عام ٢٠١٨ بسبب أزمة المياه وعدم نجاح الحكومة في توافر الخدمات، وفي عام ٢٠١٩ بدأت التظاهرات في بغداد بمشاركة الشباب المحرومين وموظفين وأطباء وطلبة جامعات ونقابات، وكانت مطالب المتظاهرين خدمية ومن ثم تحولت الى سياسية متعلقة بالتغيير الجذري للنظام السياسي، فهم يرون ان النظام الحالي لايمثل ارادتهم ولا يلبي مطالبهم ولذلك يطالبون بالتغيير الجذري الشامل.[٥٦]

ومما سبق ذكره، يمكن القول: واجه الاداء الحكومي بعد عام ٢٠١٤ تحديات عدة وأزمات طارئة تتطلب معالجتها. فمن واجبات الحكومة حفظ الأمن والنظام وتوفير السلع والخدمات للمواطنين، ومن متطلبات الأمن الانساني تحرير الفرد من العوز والحرمان وتوفير حياة كريمة ورفاهية للمواطنين عن طريق تلبية متطلبات الحياة الأساسية والذي ينعكس على أرتفاع الرضا المجتمعي على الحكومة، وبعكسه سوف تفقد الحكومة الرضا والشرعية

ويتعرض النظام السياسي لعدم الاستقرار والذي برز في التظاهرات الجماهيرية مطالبةً بأبسط الحقوق والخدمات وبالتالي أدت تلك التحديات الى التأثير بشكل سلبي على بناء السلام في العراق.

المبحث الثالث : ممكنات الأداء الحكومي العراقي وأثرها في بناء السلام بعد عام ٢٠١٤

لتصحيح مسارات الأداء الحكومي وتوفير الظروف المناسبة لبناء السلام ينبغي توافر عدة ممكنات منها السياسية والامنية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. ففرض سيادة القانون واعتماد معايير الحكم الصالح وتنويع مصادر الموازنة العامة، وتحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية وتقليل الخلافات، تعد بمثابة مرتكزات أساسية لمأسسة عملية بناء السلام وتحقيق التعايش السلمي بين مكونات الشعب.

المطلب الأول : الممكنات السياسية والأمنية

أولا: اصلاح المؤسسات وأعتماد مؤشرات الحكم الصالح: يعد بناء دولة مدنية ديمقراطية تستند الى سيادة القانون من الممكنات الاساسية لبناء السلام في العراق، والذي يتطلب محيط مناسب يتصف بفضاء واسع من الحرية والتحول من مجتمع تحكمه الشخصنة الى المؤسساتية وفقا لسيادة القانون وبعيدا عن المحاصصة الطائفية، والتوجه نحو بناء نظام ديمقراطي يؤكد وجود معارضة سياسية تراقب أداء الحكومة فهي عماد الديمقراطية.[٥٧] وتهدف الاصلاحات المؤسساتية الى التخلص من مسببات نشوء النزاع عن طريق اعادة هيكلة مؤسسات الدولة والتي أنتهكت حقوق الانسان، وازالة مظاهر المحاصصة الطائفية وعدم التمييز في التشريعات والاجراءات القضائية، وبناء الأمن الوطني وتوظيف استراتيجية حقيقية له ولاسيما بعد بروز التهديدات الاقليمية.[٥٨]

ثانيا: اعادة بناء الوحدة الوطنية والتسوية السياسية والمجتمعية: ان ماحدث في عام ٢٠١٤ واجتياح (داعش) لمحافظات عدة يدل على اخفاق محاولات التسوية والمصالحة ومواثيق الشرف السابقة، ولغرض نجاح التسوية السياسية وتقوية الوحدة والتكامل والوصول الى الأستقرار الداخلي ينبغي تنسيق الخطاب السياسي والديني، واعادة بناء الهوية الوطنية، وتحقيق المصالحة الحقيقية وانهاء الاختلافات السياسية والمحاصصة السياسية، وتقليص التأثير الخارجي الاقليمي والدولي.[٥٩]

ثالثا: اعادة تأهيل المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية: أثبتت تجارب عدة ان جهود اعادة السلام بعد انتهاء النزاع غير مستدامة بنسبة أكثر من (٥٠)% في بلدان ما بعد النزاع نتيجة لضعف اعادة وتأهيل المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، ولذلك ينبغي اعادة تأهيل وبناء المؤسسات وتشمل جوانب عدة منها: مواجهة الخلل الدستوري، وتبني نظام انتخابي ملائم، واعادة تأهيل وبناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتكون قادرة على ادارة موارد البلاد وصنع وتنفيذ سياسات ناجحة ومثمرة على المستويات كافة.[٦٠]

رابعا: ايجاد معارضة برلمانية فاعلة للرقابة على الأداء الحكومي: ضمن الدستور العراقي حق محاسبة ومراقبة السلطة التنفيذية من أعضاء مجلس النواب، وذلك لأهمية عملية الرقابة في تصحيح عمل الوزارات التي تقدم الخدمات للمواطنين وبيان الاخطاء والتي تؤثر بدورها في تقديم الخدمات للمواطنين، وكذلك يتم محاسبة الفساد في الوزارات عن طريق عملية الرقابة بالسؤال والأستجواب والتهديد بسحب الثقة.[٦١]

خامسا: محاسبة مرتكبي الانتهاكات وجبر الضرر: من متطلبات عملية بناء السلام هي محاسبة مرتكبي الانتهاكات بعيداً عن الضغوط السياسية لتنفيذ العدالة، فالانتهاكات التي تعرض لها الايزيديين وجريمة اسبايكر وغيرها، ويتم ذلك عن طريق تقديم الدعاوي من لدن المتضررين وتشكيل لجان تقصي الحقائق.[٦٢]

سادسا: سياسات اعادة التأهيل الامني والعسكري: وتشمل تلك السياسات: اعادة التأهيل البنيوي للقوات المسلحة، واعادة بناء قدراتها القتالية، وتعزيز وتطوير قدرات المنتسبين، ومعالجة الخلل المؤسسي، وتطبيق الدستور، والذي يؤدي بدوره الى تعزيز الأمن والأستقرار في العراق، ويوفر الظروف الأمنية لتعزيز الوحدة والتكامل الوطني واعادة اعمار المناطق المحررة واعادة النازحين الى مناطقهم.[٦٣]

المطلب الثاني: الممكنات الأقتصادية

اولا: تنويع مصادر الموازنة العامة: وضع استراتيجية تنموية شاملة بهدف تغيير الهيكل الأحادي للأقتصاد العراقي، وتقليل اعتماده على الواردات النفطية، وتحقيق توزيع منصف للثروة والاهتمام بالفئات المحرومة، والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، ودعم قاعدة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.[٦٤]

ثانيا: تعزيز القطاع الخاص وتسهيل جذب رؤوس الاموال: تعد أحد الأساليب المهمة لتوافر فرص واقعية لبناء السلام في العراق، لأن فسح المجال للأستثمار وتفعيل القطاع الخاص سيخلق فرص عمل للعاطلين وأستقطاب الخبرات والكفاءات عن طريق تعزيز ودعم القطاع الخاص الذي ينشط الحركة الاقتصادية داخل البلد، وتحديث القوانين الاقتصادية، والقضاء على البيروقراطية لتقدم القطاع الخاص في العراق.[٦٥]

ثالثا: مولجهة الفساد المالي والاداري: لغرض توافر بيئة امنة لعملية بناء السلام ينبغي القضاء على الفساد عن طريق اعتماد المساءلة والمحاسبة للمسؤولين الاداريين، واعتماد مبدأ الشفافية أي الوضوح في اتخاذ القرارات وعرضها على المواطنين والابتعاد عن السرية، وتوافر بيئة مناسبة لترسيخ السلام والاعمار والبناء بعيدا عن مظاهر الفساد، وايجاد ارادة سياسية جادة تفكك ظاهرة الفساد والمصالح المرتبطة بها على الصعد كافة.[٦٦]

رابعا: توافر فرص العمل والحد من البطالة: تعد أحد ممكنات الحد من العنف وبناء السلام عن طريق اعتماد سياسة اقتصادية ومشاريع تنموية، وتطوير برامج تعليمية من حيث الوظائف والتركيز على المهارات الحياتية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوافر بيئة أعمال جاذبة للأستثمار، وتنمية قدرات الشباب والخريجين للحصول على مهارات تمكنهم من الحصول على فرص العمل.[٦٧]

المطلب الثالث: الممكنات الأجتماعية والثقافية

أولا: وضع خطة فعالة لغرض تقليل نسبة الفقر: لأجل ترسيخ السلام وديمومته ينبغي التقليل من حجم الفقر والقضاء عليه، ويمكن معالجة ذلك باتباع سياسات عدة منها: تكاملية الخطط والسياسات الاصلاحية مع مراعاة متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية وحاجات المواطن الأساسية، وتحديث القوانين بما يضمن العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والعناية بالجوانب الصحية والتعليمية والخدمية، وتوافر احصاءات كاملة حول الأسر التي تعيش

تحت خط الفقر، وتطوير قوة العمل عن طريق التدريب والتأهيل، وتفعيل الرقابة والمساءلة في الخطط المعنية بالفقراء.[٦٨]

ثانيا: عودة النازحين الى مناطقهم: على الرغم من الجهود الحكومية والدولية لتقديم المساعدات وايواء النازحين، ومع ذلك لايزال العديد من النازحين في المخيمات والذي يتطلب اعمار مناطقهم وعودتهم اليها عن طريق سياسات الاغاثة والاستجابة السريعة بمتابعة أوضاعهم، وسياسات اعادة النازحين وتوافر الخدمات الأساسية في مدنهم واصلاح البنية التحتية، وسياسات البناء والتثبيت بربط خطة اعادة الاعمار للمناطق المحررة بخطط التنمية، وضمان منهج الحق في العودة، واعادة التأهيل النفسي واتخاذ اجراءات للقضاء على تجنيد الأطفال والمراهقين في التنظيمات الارهابية، واعتماد سياسات تنموية لرعاية الشباب وتنشئة الأجيال لغرض التعايش والتسامح بعيداً عن العنف والارهاب.[٦٩]

ثالثا: تحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية وتقليل الخلافات: تعد أحد أهم مظاهر تعزيز الثقة، والتي تدعم التكامل والتماسك الاجتماعي بعدهِ أحد مستلزمات التعافي الاجتماعي المستدام، من خلال تجاوز أخطاء الماضي وبناء الدولة على أسس وطنية وقانونية ومستلزمات انجاز العدالة الاجتماعية، والتي تفضي الى انصاف المظلومين وتعويض المتضررين ومحاسبة المقصرين ومحاكمة مرتكبي الجرائم والابتعاد عن الاقصاءات الفكرية لغرض الوصول الى مأسسة دولة المواطنة.[٧٠]

رابعا: تأثير التعليم والتدريب في بناء السلام: يعد أحد الاليات المجتمعية والثقافية التي تساهم في بناء السلام في العراق، ويهدف التعليم والتدريب الى تعزيز الترابط الاجتماعي والقدرة على التحمل والصمود، ويتحقق السلام عن طريق التعليم والتدريب بزيادة التعليم في سياسات بناء السلام ومنع النزاعات، ودعم امكانيات المؤسسات التعليمية لتوافر التعليم المراعي لاعتبارات النزاع، وتدريب الأطفال ومن حولهم على امكانية منع النزاع وتعزيز السلام.[٧١]

خامسا: تأثير المؤسسة الدينية في بناء السلام ومنع النزاع: تهدف المؤسسة الدينية في العراق الى تعزيز وتنمية الثقافة الدينية وبث روح التعاون داخل المجتمع العراقي. وتأتي أهميتها في بناء السلام والعيش المشترك عن طريق توضيح المنهج الفكري لتنظيم (داعش) الارهابي، وتحجيم التأثير الفكري للتنظيمات الارهابية على الشباب، واشاعة التوعية الدينية والاجتماعية عن طريق وسائل الاعلام، واتخاذ دواووين الأوقاف الاجراءات لاعادة النظر في الخطاب الديني.[٧٢]

- **الخاتمة:**

تعتمد عملية بناء السلام على جودة الحكم والذي يتأثر بدوره بعملية بناء السلام، فالحكم الصالح قادر على ضمان بقاء السلام عن طريق معالجة الأسباب الأساسية للتوتر والتأكيد على أن كافة الجماهير يشعرون بأن احتياجاتهم ومصالحهم تحظى بتمثيل عادل. وإذا لم يتم التصدي للعوامل الأساسية التي تهدد السلام في المقام الأول، فإن التوترات قد تستمر في التصاعد حتى لو تم إحراز تقدم. ويقوم بناء السلام على ضمان أن يكون الناس في مأمن من الأذى، وأن يكون لهم وصول إلى القانون والعدالة، وأن يتم إشراكهم في القرارات السياسية التي تؤثر عليهم، وأن يحصلوا على فرص اقتصادية أفضل، وأن يحظوا بسبل عيش كريمة. ونتيجة للعرف الجاري في العملية السياسية والمعتمد على المحاصصة السياسية والحزبية في تشكيل الحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٣ ولازال مستمراً

والذي أنعكس بشكل سلبي على أداء السلطة التنفيذية مع غياب التعاون والتكامل والعمل بروح الفريق الواحد الذي يفرضه طبيعة العمل الحكومي، إذ اضحت المساومة والتفاوض تأخذ حيزاً كبيراً في جميع قراراتها للوصول الى التوافق بين الدوافع والمصالح الحزبية المتعارضة وهذا يعد مؤشراً على تعثر وتلكؤ أداء السلطة التنفيذية والذي قادة الى عدم الاستقرار السياسي، وسخط شعبي تمثل بخروج مظاهرات شعبية مطالبة بتوفير فرص عمل وخدمات عامة والقضاء على الفساد وغيرها من المطالب المشروعة، وبالمحصلة عدم رضا المواطنين على الواقع السياسية والاقتصادي والاجتماعي والذي ينعكس على اختلال شرعية العملية السياسية وعزوف المواطنين عن الانتخابات. واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠١٤ تحديات وأزمات عدة في المجال السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي، وكان لها تداعيات متداخلة ومتشابكة وادت في المحصلة الى اختلال شرعية الانجاز الحكومي وتردي الخدمات العامة وتفويض فرص بناء السلام. ولمواجهة تلك التحديات ينبغي إتباع عدة ممكنات في مختلف المجالات والذي سينعكس بشكل ايجابي في تحقيق الرضا المجتمعي على النظام السياسي وتعزيز فرص بناء السلام في العراق.

- **الاستنتاجات:**

١- تستند العلاقة بين الأداء الحكومي وبناء السلام على مثلث أعمدته هي الشرعية الدستورية والشرعية السياسية وشرعية الانجاز، فالعلاقة تكاملية ومتوازنة بينهم والذي يحقق الرضا المجتمعي ومن ثم أستقرار النظام السياسي.

٢- كانت التحديات الأمنية الأكثر تأثيراً في بناء السلام منها: الارهاب والجريمة المنظمة وضعف القوات المسلحة وانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة. والذي يتطلب تحديث ستراتيجيات مواجهة الارهاب ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات وجبر الضرر وحصر السلاح بيد الدولة واعادة التأهيل الأمني والعسكري للقوات المسلحة.

٣- ادت التحديات السياسية والادارية والمتمثلة في تأخير تشكيل الحكومة وضعف المعارضة البرلمانية والفساد وزيادة موظفي الجهاز الاداري الى تردي الواقع الخدمي ولذلك ظهرت المظاهرات الشعبية والتي تدل على تراجع شرعية الانجاز وعدم الثقة بالحكومة وبالتالي عدم أستقرار سياسي. والذي يتطلب اصلاح المؤسسات واعتماد معايير الحكم الصالح واعادة تأهيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وايجاد معارضة برلمانية فاعلة على الاداء الحكومي وبالتالي جودة في تقديم الخدمات العامة ورضا مجتمعي وأستقرار سياسي.

٤- أدت التحديات الاقتصادية المتراكمة منها: اقتصاد ريعي أحادي الجانب وعدم تنويع القطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، وضعف القطاع الخاص، وتراكم الديون، والفقر والبطالة، وغيرها. والذي يولد مشكلات وأزمات مستمرة تؤثر على الواقع المعاشي للمواطنين، ولمواجهة ذلك ينبغي تنويع مصادر الموازنة العامة، وتعزيز القطاع الخاص، والقضاء على الفساد المالي والاداري، وتوافر فرص العمل والحد من البطالة، والذي ينعكس على أستقرار الواقع الاقتصادي وفسح المجال للشراكة بين القطاع الخاص والعام مما يؤدي الى خلق فرص عمل والحد من البطالة.

٥- أدت التحديات الاجتماعية المتمثلة في تدهور الخدمات العامة كالتعليم والصحة والكهرباء وأزمة النازحين وتداعياتها الى تصاعد حدة التظاهرات الشعبية، والتي تدل على تراجع شرعية الانجاز للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠١٤. والذي يتطلب وضع خطة فعالة لغرض تقليل نسبة الفقر، وعودة النازحين الى مناطقهم، وتحقيق

مصالحة مجتمعية وتقليل الخلافات، والاهتمام بالتعليم والتدريب في تنشئة الأجيال على بناء السلام ونبذ العنف والارهاب، ودعم الخطب والارشادات من لدن المؤسسة الدينية في توجيه الأفراد نحو التعايش السلمي ونبذ التفرقة والعنف.

الهوامش

١- لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، ط ٣٥، لبنان- بيروت، ٢٠٠٩، ص٦.

٢- وصال نجيب العزاوي، قياس جودة نظام الحكم أنموذج فعالية الأداء الحكومي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٤٢)، ٢٠١١، ص٧٤.

٣- هيثم حسين الشافعي، المسؤولية السياسية للقائمين بأعباء السلطة التنفيذية (دراسة مقارنة)، مجلة أهل البيت (ع)، جامعة أهل البيت، العدد (١٢)، ٢٠١٢، ص١٨٨.

٤- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة دراسة حالة العراق، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٤، ص٣٤١.

٥- ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط١، دار مجدلاوي، عمان- الأردن، ٢٠٠٤، ص١٥٢.

٦ - زيد عدنان محسن وأمير مالك مليوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام ٢٠٠٥ أنموذجا)، مجلة قضايا سياسية، العدد (٤٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص٢٣١.

٧- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة، جامعة بغداد، بغداد- العراق، ١٩٩٩، ص٣٢٥.

٨- ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

٩-United Nations Development Programe Governance for sustainable human development, A UNDP policy Document, USA-New Yourk, 1997, pp4-5.

١٠- United Nations, what is Good Govenance? Economic & Socical commission for Asia & the pacific, Available in the website:

http:// www.unscap. Org/sites/default/files/good-governance.pdf.

١١- رامي ملحم، الحكم الرشيد.. التحول والسيرورات، دار الان للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٢٤، ص١٨.

١٢- نقلا عن: أياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٢٠، ص٢٧.

١٣- سامي ابراهيم، ادارة الصراعات وفض المنازعات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت-لبنان، ٢٠١٤، ص٨٦.

١٤ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨، ص١٦٥.

١٥- عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجارب المحلية واعادة التأهيل المجتمعي، مكتب الهاشمي، بغداد- العراق، ٢٠١٩، ص١٦٨.

١٦- صدام عبد الستار رشيد وعلي محمد علوان، بناء السلام بعد الصراع، مجلة الدراسات الدولية، العددان (٧٧، ٧٨)، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص١٨٠.

١٧- ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟، ترجمة: هايدي جمال ووجدي وهبة، جمعية الأمل العراقية، بغداد- العراق، ٢٠١١، ص٤٩.

١٨- خضر دوملي، كتابات ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟، ترجمة: هايدي جمال ووجدي وهبة، جمعية الأمل العراقية، بغداد- العراق، ٢٠١١، ص٤٩.
١٨- خضر دوملي، كتابات في بناء السلام والتعايش، ط١، مطبعة خاني، دهوك- العراق، ٢٠١٤، ص٢٨.
١٩- عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجارب المحلية واعادة التأهيل المجتمعي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.
٢٠- ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟، مصدر سبق ذكره، ص٥١.
٢١- صدام عبد الستار رشيد وعلي محمد علوان، بناء السلام بعد الصراع، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.
٢٢- شيماء عبد الستار الليلة، مقومات بناء السلام في دول مابعد النزاع، دراسات قانونية في بناء السلام، العدد (١)، جامعة الموصل- كلية الحقوق، ٢٠٢٣، ص٤٥.
٢٣- مروان سالم العلي، مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد- العراق، ٢٠٢٣، ص١٢.
٢٤- عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجارب المحلية واعادة التأهيل المجتمعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.
٢٥- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة، ط١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٤، ص٣٨٠.
٢٦- وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، ٢٠١٨، ص١٣٧.
٢٧- معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية (سويسرا، بلجيكا، لبنان)، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٤٤.
٢٨- أسعد عبد الوهاب عبد الكريم واخرون، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت- لبنان، ٢٠٢١، ص٢٣٤.
٢٩- باسم علي خريسان، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد- العراق، ٢٠٢٢، ص٩.
٣٠- فاطمة عبد الله الشهراني، اسباب الفساد الاداري واثاره وسبل اصلاحه (دراسة حالة جمهورية العراق)، المجلة الاكاديمية للابحاث والنشر العلمي، العدد (٢١)، ٢٠٢١، ص٢٩٦.
٣١- ايمن احمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، بغداد، ٢٠١٤، ص٢.
٣٢- أحمد يحيى هادي، قانون السلطة التنفيذية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وعلاقته بالترهل الحكومي، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة ثليجي الاغواط، الجزائر، العدد (٢)، ٢٠١٧، ص٤٢.
٣٣- عبد الحسين شعبان، داعش وأخواتها واعادة تدويل المسألة العراقية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (١٠)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، تموز٢٠١٤، ص٣٤.
٣٤- عمار سعدون سلمان و اَية ثائر عدنان، التعايش والسلم الأهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي، المجلة السياسية الدولية، العدد(٦١)، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٤، ص ص ٥٢١- ٥٢٣.
٣٥- ضحى مهند علي، الجماعات الارهابية... استباحة العراق من الجهاد الاسلامي الى نهاية داعش، في مجموعة مؤلفين، العراق عقدان ملتهبان تناسل الازمات.. امتناع الحلول، المجلد الثالث، مركز الرافدين للحوار، النجف، ٢٠٢٣، ص٦٧.
٣٦- سليم كاطع علي، تحديات واليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٣٩)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢١، ص١١١.
٣٧- عمار قدوري علي، السياسة العامة لمكافحة المخدرات وتأثيرها في الأمن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، ٢٠٢٣، ص٦١.

٣٨- نقلا عن: سيف سعد جاسم، السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص١٣٥.
٣٩- عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢٠، ص١١.
٤٠- مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٢٠)، ٢٠٢٠، ص٧٤.
٤١- وزارة التخطيط، وفقا لدراسة أجرتها الوزارة بالتعاون مع جهات دولية، وزير التخطيط: جائحة كورونا تسببت بارتفاع نسبة الفقر في العراق الى ٧, ٣١% ، متوفر على الموقع الالكتروني، تاريخ وقت الاطلاع (٢٠٢٤\٦\٢٠)، (١١:٠٠م).
https://mop.gov.iq/activities-minister/view/details?id=1216
٤٢- مصطفى صادق عواد، الاصلاح السياسي (المعوقات والحلول)، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية- مصر، ٢٠٢٠، ص١٣٥.
٤٣- وزارة التخطيط، النتائج الاوليه للتعداد العام للسكان، هيأة الاحصاء و نظم المعلومات الجغرافية، بغداد، ٢٠٢٤، ص١٥.
٤٤- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧)، الجهاز المركزي للأحصاء، ٢٠١٣، ص ٦٥.
٤٥- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٧، ص٤.
٤٦- مالك عبد الحسين أحمد، البطالة في العراق: الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (١١)، العدد (٣)، ٢٠١٠، ص١١.
٤٧- مروة كاظم محمد واخرون، مشروع محو الامية في العراق: التحديات والفرص دراسة ميدانية في محافظة بغداد، مجلة دراسات تربوية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد (٥٦)، ٢٠٢١، ص٥٥.
٤٨- عبد الرزاق جليل القيسي، واقع وتحديات التعليم العالي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٤.
٤٩- جمهورية العراق- رئاسة الوزراء، البرنامج الحكومي (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ٢٠٢٢، ص٧٣.
٥٠- نقلا عن: زهراء عبد الرزاق جبر، الاداء الحكومي وبناء السلام بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص٩٠.
٥١- سونيا ارزدني، العراق في ضوء مؤشرات التنمية البشرية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠٢١، ص٦٣.
٥٢- مقدام الشيباني، واقع الصحة في العراق وسبل النهوض به، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢، ص١٤.
٥٣- وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، احصاءات النازحين في العراق، قسم تكنولوجيا المعلومات، بغداد، ٢٠١٨، ص٥.
٥٤- أحمد مفتن، الواقع المعاش في العراق رؤى سياساتية، مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢٠، ص١٥.
٥٥ - تمارا كاظم الاسدي وسالي سعد محمد، ثورة اكتوبر دراسة في قضية وطن، دار اشور، ٢٠٢٠، ص٢٤.
٥٦- فارس كمال نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق من منظور المشاركين فيها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص١١.
٥٧- شمران العجلي، التعددية والوحدة الوطنية الواقع والطموح، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٩.
٥٨- نقلا عن: زيد رافع سلطان، بناء السلام في المجتمعات المتعددة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ص١٨١.
٥٩- محمد محي الجنابي، سياسات اعادة تاهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤، ط١، دار دجلة، عمان- الاردن، ٢٠١٩، ص١٥٦.

٦٠- عمر جمعة عمران، استراتيجية بناء السلم الاهلي دراسة في الدولة العاجزة (دراسة في المفاهيم والاشكالية والخيارات)، مجلة قضايا دولية، العدد (٥٠)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص٣١٤.

٦١- علي مهدي كاظم، المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي دراسة تحليلية في الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٥، ط١، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد- العراق، ٢٠٢١، ص١٢٩.

٦٢- زيد رافع سلطان، بناء السلام في المجتمعات المتعددة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

٦٣- محمد محي الجنابي، سياسات اعادة تاهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

٦٤- محمد محي الجنابي، سياسات اعادة تاهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

٦٥- محمد صادق جراد، من ينعش القطاع الخاص، جريدة الصباح، ٢٠٢٠١٨١٢٤، متوفر على الموقع الالكتروني، تاريخ ووقت الاطلاع (٢٠٢٤١٦١٢٧)، (١٢:٠٠ص)

https:// alsabaah.iq/23221/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B9

٦٦- محمد غالي راهي، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، العدد (٢)، ٢٠١٦، ص٢٠٦.

٦٧- عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص٣٠.

٦٨- علي عبد الهادي سالم وأحمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والأستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العدد (١٣)، ٢٠١٥، ص١٧٣.

٦٩- أحمد علي محمد، أطفال الحرب في العراق... امراء حروب المستقبل: دراسة حقوق الطفل العراقي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (١١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص٣٩٣.

٧٠- محمد محي محمد، متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات مابعد النزاع: العراق بعد العام ٢٠١٧ أنموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٣، ص٢١٨.

٧١- منظمة اليونيسف، بناء السلام والتعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، متوفر على الموقع الالكتروني، تاريخ ووقت الاطلاع (٢٠٢٤١٦١٢٨)(٥:٣٠م) https://www.Unicef.org/arabic/education/24272-96432.html .

٧٢- عامرة البلداوي، دور المؤسسة الدينية في تعزيز التعايش المجتمعي والتسامح وثقافة اللاعنف، جريدة المثقف، بغداد، العدد (٣١٧٢)، ٢٠١٥.

قائمة المصادر:

أولا: المعاجم والقواميس:

١- لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، ط ٣٥، لبنان- بيروت، ٢٠٠٩.
٢- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨.

ثانيا: الكتب:

١- أسعد عبد الوهاب عبد الكريم واخرون، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت- لبنان، ٢٠٢١.

٢- أياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٢٠.
٣- تمارا كاظم الاسدي وسالي سعد محمد، ثورة اكتوبر دراسة في قضية وطن، دار اشور، ٢٠٢٠.
٤- ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط١، دار مجدلاوي، عمان- الأردن، ٢٠٠٤.
٥- خضر دوملي، كتابات في بناء السلام والتعايش، ط١، مطبعة خاني، دهوك- العراق، ٢٠١٤.
٦- خضر دوملي، كتابات ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟، ترجمة: هايدي جمال ووجدي وهبة، جمعية الأمل العراقية، بغداد- العراق، ٢٠١١.
٧- رامي ملحم، الحكم الرشيد.. التحول والسيرورات، دار الان للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٢٤.
٨- سامي ابراهيم، ادارة الصراعات وفض المنازعات، الدار العربية للعلزم ناشرون، ط١، بيروت-لبنان، ٢٠١٤.
٩- شمران العجلي، التعددية والوحدة الوطنية الواقع والطموح، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
١٠-صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة، جامعة بغداد، بغداد- العراق، ١٩٩٩.
١١-عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
١٢-علي مهدي كاظم، المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي دراسة تحليلية في الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٥، ط١، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد- العراق، ٢٠٢١.
١٣-عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجارب المحلية واعادة التأهيل المجتمعي، مكتب الهاشمي، بغداد- العراق، ٢٠١٩.
١٤-ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟، ترجمة: هايدي جمال ووجدي وهبة، جمعية الأمل العراقية، بغداد- العراق، ٢٠١١.
١٥-محمد محي الجنابي، سياسات اعادة تاهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤، ط١، دار دجلة، عمان- الاردن، ٢٠١٩.
١٦-مصطفى صادق عواد، الاصلاح السياسي (المعوقات والحلول)، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية- مصر، ٢٠٢٠.
١٧-معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية (سويسرا، بلجيكا، لبنان)، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٥.
١٨-وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، ٢٠١٨.
١٩-وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة دراسة حالة العراق، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٤.

ثالثا: الرسائل والاطاريح:

١- زهراء عبد الرزاق جبر، الاداء الحكومي وبناء السلام بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.
٢- زيد رافع سلطان، بناء السلام في المجتمعات المتعددة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٩.
٣- سيف سعد جاسم، السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.
٤- محمد محي محمد، متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات مابعد النزاع: العراق بعد العام ٢٠١٧ أنموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٣.

رابعا: المجلات والدراسات:

١- أحمد علي محمد، أطفال الحرب في العراق... امراء حروب المستقبل: دراسة حقوق الطفل العراقي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (١١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٧.
٢- أحمد مفتن، الواقع المعاش في العراق رؤى سياساتية، مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢٠.
٣- أحمد يحيى هادي، قانون السلطة التنفيذية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وعلاقته بالترهل الحكومي، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة ثليجي الاغواط، الجزائر، العدد (٢)، ٢٠١٧.
٤- ايمن احمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، بغداد، ٢٠١٤.
٥- ايمن احمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، بغداد، ٢٠١٤.
٦- باسم علي خريسان، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد- العراق، ٢٠٢٢.
٧- زيد عدنان محسن وأمير مالك مليوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام ٢٠٠٥ أنموذجا)، مجلة قضايا سياسية، العدد (٤٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧.
٨- سليم كاطع علي، تحديات واليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٣٩)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢١.

٩- سونيا ارزدني، العراق في ضوء مؤشرات التنمية البشرية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠٢١.
١٠-شيماء عبد الستار الليلة، مقومات بناء السلام في دول مابعد النزاع، دراسات قانونية في بناء السلام، العدد (١)، جامعة الموصل- كلية الحقوق، ٢٠٢٣.
١١-صدام عبد الستار رشيد وعلي محمد علوان، بناء السلام بعد الصراع، مجلة الدراسات الدولية، العددان (٧٧، ٧٨)، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
١٢-عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢٠.
١٣-عبد الحسين شعبان، داعش وأخواتها واعادة تدويل المسألة العراقية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (١٠)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، تموز\ ٢٠١٤.
١٤-عبد الرزاق جليل القيسي، واقع وتحديات التعليم العالي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٠.
١٥-عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨.
١٦-علي عبد الهادي سالم وأحمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والأستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العدد (١٣)، ٢٠١٥.
١٧-عمر جمعة عمران، استراتيجية بناء السلم الاهلي دراسة في الدولة العاجزة (دراسة في المفاهيم والاشكالية والخيارات)، مجلة قضايا دولية، العدد (٥٠)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧.
١٨-فارس كمال نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق من منظور المشاركين فيها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
١٩-فاطمة عبد الله الشهراني، اسباب الفساد الاداري واثاره وسبل اصلاحه (دراسة حالة جمهورية العراق)، المجلة الاكاديمية للابحاث والنشر العلمي، العدد (٢١)، ٢٠٢١.
٢٠-مالك عبد الحسين أحمد، البطالة في العراق: الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (١١)، العدد (٣)، ٢٠١٠.
٢١-محمد غالي راهي، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، العدد (٢)، ٢٠١٦.
٢٢-مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٢٠)، ٢٠٢٠.
٢٣-مروان سالم العلي، مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد- العراق، ٢٠٢٣.
٢٤-مروة كاظم محمد واخرون، مشروع محو الامية في العراق: التحديات والفرص دراسة ميدانية في محافظة بغداد، مجلة دراسات تربوية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد (٥٦)، ٢٠٢١.
٢٥-مقدام الشيباني، واقع الصحة في العراق وسبل النهوض به، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.
٢٦-هيثم حسين الشافعي، المسؤولية السياسية للقائمين بأعباء السلطة التنفيذية (دراسة مقارنة)، مجلة أهل البيت (ع)، جامعة أهل البيت، العدد (١٢)، ٢٠١٢.
٢٧-وصال نجيب العزاوي، قياس جودة نظام الحكم أنموذج فعالية الأداء الحكومي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٤٢)، ٢٠١١.\

خامسا: تقارير ووثائق حكومية:

١- جمهورية العراق- رئاسة الوزراء، البرنامج الحكومي (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ٢٠٢٢.
٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٧.
٣- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧)، الجهاز المركزي للأحصاء، ٢٠١٣.
٤- وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، احصاءات النازحين في العراق، قسم تكنولوجيا المعلومات، بغداد، ٢٠١٨.

رابعا: الانترنت:

١- وزارة التخطيط، وفقا لدراسة أجرتها الوزارة بالتعاون مع جهات دولية، وزير التخطيط: جائحة كورونا تسببت بارتفاع نسبة الفقر في العراق الى ٣١,٧ % ، متوفر على الموقع الالكتروني، تاريخ وقت الاطلاع (٢٠\٦\٢٠٢٤)، (١١:٠٠م).
https://mop.gov.iq/activities-minister/view/details?id=1216

٢- محمد صادق جراد، من ينعش القطاع الخاص، جريدة الصباح، ٢٠٢٠\٨\٢٤، متوفر على الموقع الالكتروني، تاريخ ووقت الاطلاع (٢٠٢٤\٦\٢٧)، (١٢:٠٠ص)

https:// alsabaah.iq/23221/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B9

3- منظمة اليونيسف، بناء السلام والتعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، متوفر على الموقع الالكتروني، تاريخ ووقت الاطلاع (٢٠٢٤\٦\٢٨)(٥:٣٠م)https://www.Unicef.org/arabic/education/24272-96432.html.